

English Translation of Announcement of Extension of OCI N.V.'s Tender Offer as Published in Egyptian Newspapers on 25 September 2013

On 26 June 2013, OCI N.V. announced a mandatory tender offer (MTO) to acquire up to 208,938,419 shares representing 100% of Orascom Construction Industries S.A.E. through an [advertisement](#) published in Al Ahram and Al Akhbar newspapers on 26 June 2013. The tender offer closed on 28 July 2013 and resulted in OCI N.V. owning 97.44% of Orascom Construction Industries S.A.E.

Pursuant to the MTO, OCI N.V. announced an extension allowing remaining shareholders of Orascom Construction Industries S.A.E. to elect to convert their shares into OCI N.V. or elect to receive a cash alternative of EGP 255 per share (the "Offer") through an [advertisement](#) published in Al Ahram and Al Akhbar newspapers on 10 September 2013.

OCI N.V. has brought forward the first period of the extension and is governed by the same regulations, conditions, and commitments applying to the MTO. The extension will now be opened to Order Protection Rule (OPR) market during the following periods:

1. 29 September 2013 to 3 October 2013
2. 19 January 2014 to 23 January 2014

All brokerage firms are to register tenders for this Offer on the OPR market on the EGX during these periods.

Shareholders are invited to refer to the MTO [advertisement](#) dated 26 June 2013, or contact CIBC Brokerage for more information.

This announcement is published by OCI N.V. and represents the Company's responsibility to acquire through cash or swap all tendered shares under the Offer. Shareholders of OCI S.A.E. are not required to participate in the Offer and should only respond at their behest, with no responsibility or recourse to EFSA.



زكى هاشم و شركاه
محامون ومستشارون قانونيون

OCI N.V



إعلان

تُعلن شركة أو سي أي إن.في (OCI N.V.)

(شركة هولندية عامة ذات مسؤولية محدودة)

إلحاقاً لإعلان عرض الشراء الإجمالي المختلط المقدم من شركة أو سي أي إن.في (OCI N.V.) شركة هولندية لشراء حتى عدد ٤١٩ ٩٣٨ ٢٠٨ سهم تُمثل نسبة ١٠٠% من الأسهم المصدرة لشركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م) الذي تم نشره بجريدتي الأهرام والأخبار بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ والذي تم تنفيذه ونتج عنه استحواذ شركة أو سي أي إن.في (OCI N.V.) على نسبة ٩٧,٤٤% من أسهم رأس مال شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م) ، وإلى إعلان استكمال عرض الشراء المقدم من شركة أو سي أي إن.في (OCI N.V.) بخصوص شراء الكمية المتبقية من أسهم شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م) الذي تم نشره بجريدتي الأهرام والأخبار بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٠.

تُعلن

شركة أو سي أي أن.في (OCI N.V.)

للسادة مساهمي شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م)

عن استكمال عرض الشراء المقدم من شركة أو سي أي أن.في (OCI N.V.)

بخصوص شراء الكمية المتبقية من أسهم شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م)

إما بسعر نقدي بمبلغ ٢٥٥ جنيه للسهم أو بالمبادلة بواقع سهم من أسهم شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م)

(أسهم قائمة أو شهادات إيداع بعد تحويلها إلى أسهم محلية) مقابل سهم من أسهم شركة أو سي أي إن.في (OCI N.V.)

وبدأت شروط تنفيذ عرض الشراء الإجمالي المختلط المشار إليه، وطبقاً لما ورد بالإعلان السابق من تعهدات مقدم العرض الواردة بالبند (١١)، وذلك عن طريق فتح (OPR) بالسوق الخاص خلال الفترات الآتية:-

١ - الفترة الأولى تبدأ من ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ حتى ٣ أكتوبر ٢٠١٣.

٢ - الفترة الثانية تبدأ من ١٩ يناير ٢٠١٤ حتى ٢٣ يناير ٢٠١٤.

مع الأخذ في الاعتبار استمرار سريان الإجراءات التنفيذية الخاصة بمبادلة الأسهم والاستجابة لعرض الشراء وكذا كافة التعهدات والالتزامات والخطة المستقبلية لمقدم العرض الواردة بإعلان عرض الشراء السابق والمؤرخ ٢٠١٣/٦/٢٥.

فعلي جميع شركات السمسرة تسجيل أوامر البيع والشراء الخاصة بهذا العرض في السوق الخاص (OPR) بالبورصة المصرية خلال الفترات المشار إليها.

ويمكن للمساهمين الراغبين في الحصول على معلومات إضافية الإطلاع على مذكرة المعلومات السابق نشرها بإعلان عرض الشراء لدى شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ش.م.م) أو شركة التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية" (ش.م.م).

علماً بأن هذا الإعلان مُعد تحت المسؤولية الكاملة لمقدم العرض ويمثل إلزاماً على مقدم العرض بشراء أو مبادلة جميع ما يُعرض عليه من أسهم دون إلزام على حملة أسهم الشركة المستهدفة بالبيع أو بقبول خيار المبادلة إذ أن الاستجابة لعرض الشراء تتم بناءً على رغبة مالكي الأسهم، وفي ضوء القرار الاستثماري لهم دون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة العامة للرقابة المالية.